

الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت ١٨٩٥-١٩٦٥

Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah and his economic role in Kuwait 1895-1965

م. م. ميثم مجيد عبد الجبوري

almaytham35@gmail.com

م. م. مرتضى خلف حسين السهلاني

wwsdth59@gmail.com

المديرة العامة لتربية ذي قار

Abstract

Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah played an important role in the development of the Kuwaiti economy by amending the oil agreements, after he saw that what happened to his family in Kuwait was only crumbs from its production, this led to an increase in Kuwait's oil income, and when the economic circumstance became ready, he made a decision to issue An independent national currency, and it became one of the strongest monetary currencies in the world. He also coordinated his efforts with merchants and worked to establish banks for the purpose of developing Kuwait. His activity did not stop there, but he developed agriculture and conducted scientific experiments to cultivate dry lands and tried to solve the problem of lack of water with the Iraqi government. Trade by reducing customs duties and eliminating them on foodstuffs and consumer goods, and besides that he supported by providing cheap loans for those wishing to establish new factories and facilities from Kuwaitis, and providing lands to merchants at symbolic prices to set up factories without exorbitant cost, and continued in the process of developing the Kuwaiti economy until his death In 1965.

المخلص

مارس الشيخ عبدالله السالم الصباح دوراً مهماً في تنمية وتطوير الاقتصاد الكويتي من خلال تعديل الاتفاقيات النفطية، بعد ان رأى ان ما حصلت عليه الكويت ما هو الا فتات من انتاجها، ادى ذلك الى زيادة دخل الكويت من النفط، وعندما اصبح الظرف الاقتصادي مهياً اتخذ قراراً بإصدار عملة وطنية مستقلة، وصارت احدى اقوى العملات النقدية في العالم، كما نسق جهوده مع التجار وعمل على انشاء البنوك لغرض تنمية الكويت، ولم يتوقف نشاطه على ذلك بل قام بتطوير الزراعة واجراء التجارب العلمية لزراعة الاراضي الجافة وحاول حل مشكلة قلة المياه مع الحكومة العراقية، واهتم بالتجارة من خلال تخفيض الرسوم الكمركية وإلغائها على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، والى جانب ذلك فقد دعم من خلال تقديم قروض زهيدة للراغبين بتأسيس مصانع ومنشآت جديدة من الكويتيين، وتقديم الاراضي للتجار بأسعار رمزية لإقامة المصانع بدون كلفة باهظة، واستمر في عملية تطوير الاقتصاد الكويتي حتى وفاته عام ١٩٦٥.

المقدمة

تعد دراسة شخصية الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت من الدراسات المهمة في تاريخ الكويت لما له دور كبير في تطوير الاقتصاد الكويتي واستثمار موارد النفط، ونقل مشيخته من المرحلة البدائية البسيطة الى مرحلة اكثر نهوضاً وازدهاراً حتى غدت الكويت، على الرغم من صغرها وحادثة نهضتها، دولة لها امكانياتها بين الدول.

تأتي اهمية دراسة هذه الشخصية لعدم دراسة دورها في المجال الاقتصادي الذي اسهم في نهضة الكويت، وقادها في مرحلة مهمة من مراحل تاريخ الكويت وهي الوفرة النقدية التي عمت المجتمع والنتيجة عن وجود النفط.

جاء اختيار عام ١٨٩٥ بداية الدراسة لكونه العام الذي ولد فيه الشيخ عبدالله السالم الصباح واكتسب خلال حياته العلوم والمعارف والخبرة في المجالات المختلفة تمكن من خلالها ادارة الكويت، بينما انتهت الدراسة عام ١٩٦٥ لأنه العام الذي توفي فيه الشيخ عبدالله السالم الصباح.

تضمنت الدراسة اربع محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المحور الاول تولي الشيخ عبدالله السالم الصباح الحكم، وجاء المحور الثاني دوره في تعديل الاتفاقيات في النفطية، بينما تطرق المحور الثالث الى دوره في اصدار العملة الكويتية ودوره في النظام المصرفي، وركز المحور الرابع على دوره في الانشطة الاقتصادية الاخرى (الزراعة والتجارة والصناعة) ووفاة الشيخ عبدالله السالم الصباح.

المحور الاول : تولي الشيخ عبد الله السالم الحكم

ولد الشيخ عبد الله السالم الصباح في الكويت عام ١٨٩٥ وهو الحاكم الحادي عشر للكويت من حكام آل صباح والنجل الاكبر للشيخ سالم بن مبارك الصباح^(١) (١٩١٧-١٩٢١)^(٢).

كان الشيخ عبد الله السالم الصباح كمعظم ابناء جيله لم ينل من العلم الا القليل في كتابتيد الكويت اذ درس مبادئ علوم الدين والحساب واللغة العربية، وهذا ما حصل عليه في تلك المدارس الاهلية المتواضعة، بعد ذلك دثب منذ صغره ينمي قدراته القرائية والمعرفية من خلال قراءة الكتب والمجلات التي تصل الى الكويت بواسطة البريد البري والبحري من مصر والعراق التي تعد المصدر الوحيد للإخبار والمعلومات الثقافية والادارية وكان مولعاً ومحباً بقراءة كتب الادب واللغة والشعر والتاريخ^(٣).

وذكر احمد الخطيب لصحيفة القبس الكويتية بأن الشيخ عبد لله السالم الصباح عرف بتواضعه والبساطة التي مارس فيها الحكم واسلوب العيش الذي كان يؤمن به ولم يكن يحفل بالمظاهر والاضواء^(٤).

تزوج يوم الاحد الموافق ١٧ ايار ١٩٠٨، وكان له عدد من الاخوة والاخوات، وكان اقربهم اليه من اخوته الشيخ صباح السالم الصباح^(٥)، وله من الابناء ثلاثة هم: الشيخ سعد العبد الله السالم^(٦)، وخالد العبد الله السالم، وعلي العبد الله السالم^(٧).

اطلع الشيخ عبد الله السالم الصباح اثناء توليه ولاية العهد (١٩٢١-١٩٥٠) بمهام عدة منها بعد حل مجلس الشورى في حزيران ١٩٢١ حاول الشيخ احمد الجابر الصباح^(٨) استمالتة الى جانبه وعهد اليه ادارة معظم شؤون الحكم في الكويت قاصداً ارضاءه والتقرب منه اذ رأى الشيخ عبد الله السالم الصباح ان يبدأ بعمل تنظيم الشؤون المالية للكويت ويكف يد ال صباح من التصرف بأموال المشيخة^(٩)، فبدأ بتنظيم وتحديد رواتب شهرية لأعضاء الاسرة الحاكمة بادئاً بحاكم الكويت الشيخ احمد الجابر الصباح ثم قام بعرض المشروع على الاخير لغرض اعتماده وكان ذلك بحضور عدد من كبار شيوخ ال صباح ولكن الخطة المالية التي طرحها عليهم لم تتل رضا الحضور فدار حولها جدل مما جعل الشيخ احمد الجابر ينهي الاجتماع على اثر ذلك قرر الابتعاد عن شؤون الحكم وعدم الاشتراك في الاعمال الرسمية الا في الامور الضرورية^(١٠).

وفي عام ١٩٣٨ تولى رئاسة المجلس التشريعي وكان معظم اعضاءه من التجار، ثم تولى المجالس التي تلت ذلك، كما القيت اليه رئاسة الشؤون المالية في الكويت^(١١).

لقب الشيخ عبد الله السالم الصباح بألقاب عدة منها ابو الكويت وذلك من خلال توليه ادارة دائرة الايتام التي انشأت في عهد الشيخ احمد الجابر الصباح وكان عمل هذه الدائرة تمحور حول رعاية المصالح المالية والاجتماعية للأيتام الذين بلغ عددهم مائة عند انشائها ١٩٣٩^(١٢).

وفي يوم الاحد الموافق ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ توفي الشيخ احمد الجابر الصباح, بينما كان الشيخ عبد السالم الصباح وقتها في مدينة مسقط فعاد الى الكويت وكان من المقرر ان يصل يوم الاثنين ٣٠ كانون الثاني هو اليوم الذي شيعت فيه جنازة الشيخ احمد الجابر الصباح الا ان العواصف التي هبت قرب البحرين اخرت الباخرة الى اليوم التالي, وعند نزوله من الباخرة الى ميناء الشويخ كان عدد من المستقبلين في انتظاره, توجه الى ادارة الامن العام يستقبل المعزين من افراد الشعب, ثم ذهب بعدها الى قصر دسمان, وهناك عقدت عائلة ال صباح مجلساً وأقرت فيه ان يكون الشيخ عبد الله السالم الصباح عميداً للعائلة وحاكماً للكويت^(١٣).

وعلى اثر ذلك تولى الشيخ عبد الله السالم الحكم يوم السبت الموافق ٢٥ شباط ١٩٥٠ وكان عمره قد ناهز خمسة وخمسين عاماً واعلن تنازله لمالية المشيخة عن كل ما يملك من اموال ثم وجه عنايته الخاصة الى النفط في الكويت واولاه دراسة خاصة نتجه عن ذلك نهضة شملت مختلف ميادين الحياة فأدخل الى مشيخته العديد من الاصلاحات والتنظيمات في الحياة التشريعية والاجتماعية والاقتصادية^(١٤), وقد آمن بأن الامة هي مصدر السلطات ولها حق السيادة فقد تجلى هذا الايمان بما اقامه من حكم ديمقراطي في وطنه وبما اتاحة للشعب من حرية سياسية وبما وفره من عمران ورفاه ونهضة في الكويت وهكذا لم تمض سنوات قليلة على حكمه حتى استكملت الكويت جميع مظاهر السيادة وحريتها التامة واستقلالها في ١٩ حزيران ١٩٦١, بعد الغاء معاهدة الحماية البريطانية عام ١٨٩٩, وبرزت في عهده الحياة الدستورية والديمقراطية والنيابية الى الوجود^(١٥), ووضح عند افتتاح المجلس التأسيسي النيابي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢ "ان مصلحة الشعب هي هدف الحكومة دائماً تسعى اليه بمختلف وسائل الاصلاح في الشؤون الاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية"^(١٦).

كما اولى اهتماماً متزايداً بشؤون الوطن العربي وشارك في مؤتمرات القمة العربية, وتقديم كل ما يلزم من مساعدات كان يراها واجباً من واجبات الكويت الوطنية والقومية والانسانية^(١٧).

يبدو ان الشيخ عبدالله السالم الصباح اكتسب خبرة كبيرة قبل توليه الحكم مكنته في ادارة شؤون الكويت الاقتصادية, استطاع من خلالها تطوير مشيخته, لا سيما عندما تولى رئاسة المجالس التشريعي التي ضمت في عضويتها شخصيات تجارية عدة.

المحور الثاني : دوره في تعديل الاتفاقيات النفطية

شهد الاقتصاد الكويتي تطورات كبيرة منذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية وكان له دور كبير فيها^(١٨), اذ تولدت لديه قناعة بعد توليه الحكم عام ١٩٥٠, بان الكويت لا تحصل على ما يتناسب مع احتياجاتها من عوائد النفط^(١٩), بل وان ما حصلت عليه عد فئات من انتاج نفطها, لذا اول عمل قام به الشيخ عبدالله السالم الصباح لرفع الظلم عن مشيخته طلب من شركة نفط الكويت المحدودة والسلطات البريطانية في تموز ١٩٥٠ بضرورة رفع حصته من عوائد الشركة^(٢٠), استناداً لتطبيق نظام مبدأ مناصفة الارباح^(٢١) كما طالب بإعادة النظر في شروط الاتفاقية النفطية لعام ١٩٣٤, وكان الرد البريطاني ايجابياً, الا أنهم لم يتخذوا أي قرار, ولم يبلغ البريطانيون بقرارهم^(٢٢), وفي تلك الاثناء بدأت المفاوضات البريطانية العراقية بشأن تعديل الاتفاقية النفطية, الامر الذي ادى الى رفضه قبول أي عرض من السلطات البريطانية طالما كانت هناك مفاوضات جارية بين شركة نفط العراق والحكومة العراقية^(٢٣).

والى جانب ذلك اوضح انه ليس على استعداد للنقاش حول الموضوع حتى يتم اعلان شروط الاتفاقية النفطية العراقية الجديدة, كما بينَ للبريطانيين بأنه غير مستعد لقبول أي اتفاقية تعطيه اقل من الاتفاقية التي تتوصل لها الحكومة العراقية^(٢٤), واكد لهم بأن مجرد حصوله على أي عرض أقل من العراق يكون ذلك بمثابة خيانة لمشيخته وشعبه, ولن يقبل ان ينظر إليه بتلك الطريقة, كما بينَ لهم بأنه على اتم الاستعداد لقبول أي شرط يرضي اصدقاءه البريطانيين^(٢٥).

وعلى اثر الاسلوب التفاوضي الذي انتهجه الشيخ عبدالله السالم الصباح مع البريطانيين, لم يجد الاخير مناصاً إلا الموافقة على تصوراتهِ, والموافقة على إدخال مبدأ مناصفة الارباح الى الكويت, الذي أقر في ٣٠ كانون الأول ١٩٥١, وكانت أهم بنود تلك الاتفاقية فهي^(٢٦):

- ١- في حالة توقف الإنتاج تدفع الشركة مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني كحد أدنى.
- ٢- تكون مدفوعات الشركة للحكومة الكويتية على أربعة أقساط متساوية, وتدفع بالجنيه الإسترليني.
- ٣- زيادة مدة الامتياز ١٧ سنة أخرى.
- ٤- دخول مناطق البحر المغامرة ضمن نطاق الامتياز.
- ٥- تعهد الشركة بالمساهمة في نفقات التعليم العالي للكويتيين الذين يدرسون في الخارج, وقدرت الإعانة ب(٤٥) ألف جنيه إسترليني.

أدى تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح إلى زيادة دخل الكويت من النفط، إذ ارتفع من (٣) ملايين جنية إسترليني عام ١٩٤٩ إلى حوالي (٦٠) مليون جنية إسترليني في عام ١٩٥٢^(٢٧).

يتضح مما سبق ان الشيخ عبدالله السالم الصباح تولدت لديه قناعة تامة، بان الكويت ظلمت في اتفاقية ١٩٣٤ التي وقعها الشيخ احمد الجابر الصباح، وبفضل قدرته التفاوضية استطاع تعديل تلك الاتفاقية والحصول على مكاسب جديدة من خلال تطبيق اتفاقية مناصفة الارباح.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٥٤ طلب الشيخ عبدالله السالم الصباح اعادة النظر في امتياز شركة نفط الكويت، لذا اثير ذلك الطلب اعتراضات من قبل الجانب البريطاني في شركة نفط الكويت وشركة النفط البريطانية، ورأوا إنه لا يمكنهم النظر في زيادة المدفوعات للكويت حتى يحصلوا على إعفاء من ضريبة الدخل التي تفرضها عليهم الحكومة البريطانية^(٢٨)، الا ان انه لم يكثر ذلك الجدل مؤكداً ان تسوية المشاكل مع الحكومة البريطانية تخص الشركة نفسها، وفي محاولة للتغلب على تلك المشكلة، دخلت الحكومة الكويتية في مفاوضات مع ممثلين عن شركة نفط الكويت في بيروت في ٣٠ نيسان ١٩٥٥^(٢٩).

تمخض عن تلك المفاوضات التوصل توقيع اتفاقية اضافية جامعة في ١١ تشرين الاول ١٩٥٥، حلت محل اتفاقية عام ١٩٥١، واهم ما جاء في بنودها انها شملت جزر الكويت^(٣٠)، منها جزر بوبيان- وربه- فيلكه- عوهه -مسكان وجميع الجزر الواقعة في خليج الكويت فقط، ثم أصبحت هناك جزر مثل قارورة- كبر- ام المرادم غير داخلة في نظام الامتياز، كما ضم التعديل الأراضي المغطاة بمياه الخليج العربي التابعة للحكومة الكويت على مسافة ستة أميال بحرية^(٣١)، وأكدت الاتفاقية على الخدمات التعليمية التي تقدمها الشركة، واتفق الشيخ عبدالله السالم الصباح على ان تقدم الشركتان المالكتان لشركة نفط الكويت منحة سنوية قدرها (١٤٥) ألف جنية إسترليني لتعليم عدد من الكويتيين خارج الكويت، وان تكون الحكومة الكويتية هي المسؤولة عن اختيار هؤلاء الطلاب والاعتناء بأمرهم، وأقرت المادة الخامسة من الاتفاقية ان يجري التحكيم لفض المنازعات في الكويت بدلاً من لندن في حالة عدم الاتفاق على مكان التحكيم^(٣٢).

ألزم الشيخ عبدالله السالم الصباح الشركتان ان تدفع رسوم الامتياز بنسبة ١٢.٥٪ من السعر المقرر وقت استخراج النفط الخام، كما ألزم الشركتان الخضوع لقانون ضريبة الدخل الكويتية بشرط ان لا يحدث أي تعديل او تغيير في المصالح المنصوص عليها في الامتياز، وتطبق تلك الضريبة على كل طن^(٣٣) من جميع المبيعات، على ان تقدم الشركتان تقريراً له بخصوص ضريبة الدخل المستحقة عن نهاية كل عام، ودفع تلك الضريبة بالجنيهات الإسترلينية وتودع جميع مستحقات الشيخ التي في حسابه لدى البنك البريطاني للشرق الأوسط في

لندن^(٣٤)، وأكدت المادة السابعة من الاتفاقية لا يجوز تحويل حقوق الشركة والتزاماتها الا بموافقة من حاكم الكويت^(٣٥).

وفي خضم المشاحنات بين الشركات النفطية واستمرار ارتفاع الطلب على النفط، بدأت اليابان تتطلع نحو الخليج العربي لتحل مكانة ملائمة في الاقتصاد العالمي، بعد ازدياد حاجتها لتلك المادة الحيوية، لذا تألفت شركة الزيت العربية المحدودة^(٣٦) بعد ان استطاعت الشركة عام ١٩٥٧، الحصول على امتياز البحث والتنقيب عن النفط من المملكة العربية السعودية في الأراضي المغمورة بمياه البحر أمام المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية^(٣٧)، واتجهت الشركة بعد حصولها على الامتياز إلى الكويت للحصول على امتياز الاراضي المغمورة من حصتها في المنطقة المحايدة^(٣٨)، لذا جرت مفاوضات مع الشيخ عبدالله السالم الصباح اسفرت تلك المفاوضات عن توقيع اتفاقية في ٥ تموز ١٩٥٨، قدمت خلالها الشركة عروض جيدة ادت الى زحزة اساس الامتيازات النفطية التقليدية، كونها تضمنت الاسس التالية^(٣٩):

- ١- منحت الشركة حق البحث والتنقيب عن النفط لمدة سنتين قابلة للتجديد، فاذا اكتشف النفط بكميات تجارية تمنح الشركة امتياز استثماره لمدة أربعين عاماً.
 - ٢- ان تحصل مشيخة الكويت على ٥٧٪ من ارباح الشركة من استخراج النفط حسب الاسعار المعلنة وتدفع بالدولار على أساس الإنتاج والنقل، وعلى ٧٥٪ من ربح التسويق^(٤٠).
 - ٣- تتعهد الشركة في بناء مصفاة للنفط لا تقل طاقتها اليومية عن ٣٠٪ مما تنتجه في حالة وصول الانتاج الى ٣٠ الف برميل في اليوم ولمدة ٩٠ يوم متتالية.
 - ٤- تدفع الشركة ايجار سنوياً بمعدل ١,٥ مليون دولار الى ان يكتشف النفط بكميات تجارية، بعدها تدفع سنوياً ٢,٥ مليون دولار ويكون دفع المبالغ المذكورة على شكل اقساط^(٤١).
- كما نصت الاتفاقية على ان يستوفي الشيخ عبدالله السالم الصباح ٥٧٪ من ارباح التكرير والتسويق، وان تبقى اعمال التكرير والتسويق منفصلة عن الانتاج ولا يسمح بخصم أي خسارة تنتج عنها من ارباح الانتاج^(٤٢)، وضمت الشروط التي نصت عليها الاتفاقية انه يحق له ان يشتري ١٠٪ من اسهم الشركة عند اكتشاف النفط بكميات تجارية، وقد استعمل حقه في شراء الاسهم وبذلك فان الكويت تستوفي بالإضافة الى حصتها ١٠٪ من صافي الارباح التي تعلنها الشركة^(٤٣).

وبعد ان تم لشركة الزيت العربية المحدودة التوقيع على الاتفاقية بدأت بحفر اول بئر استكشافية لها في عام ١٩٥٩ على بعد ٢٨ ميلاً من ساحل المنطقة المحايدة، واستطاعت الشركة في نهاية عام ١٩٦٠ تم حفر

ثمانية آبار كانت جميعها منتجة، لذا قامت الشركة بعملية جميع وخزن النفط، وفي آذار ١٩٦١ تم تصدير اول شحنة من حقل نفط الخفجي^(٤٤).

وفي بداية الستينيات تغيرت العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات العاملة لديها، على اثر قرار الامم المتحدة حول مبدأ السيادة الدائمة على الثروة الطبيعية وتخفيض الاسعار المعلنة للنفط في المشرق العربي وفرنزويلا في عام ١٩٥٩ بنسبة تتراوح بين ١٠-١٨ سنتاً للبرميل^(٤٥)، وقد أرجعت شركات النفط أسباب ذلك التخفيض إلى هبوط أسعار النفط، بسبب اتساع حجم الطاقة الإنتاجية في حقول الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن تزايد عدد الشركات المستقلة، وانخفاض استيراد الولايات المتحدة الامريكية للنفط^(٤٦).

اثارت تلك التخفيضات موجة استياء عامة في الدول المصدرة للنفط، لذا اتجهت الدول المنتجة الى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك عام ١٩٦٠ والتي انضمت إليها كل من الكويت والعراق والسعودية وفرنزويلا وايران، وتسارعت دول المنظمة لإنشاء شركات وطنية هدفها ان تحل محل الشركات الاجنبية في تنمية وتنسيق الموارد الوطنية الطبيعية، وتقليل اعتماد الدول المنتجة للنفط على استثمار الموارد الطبيعية بواسطة اجانب، وتنظيم استهلاك ثروة النفط^(٤٧).

وعلى اثر تلك المتغيرات اصدر الشيخ عبدالله السالم الصباح في ٥ تشرين الأول ١٩٦٠، مرسوم تأسيس شركة النفط الوطنية الكويتية برأس مال قدره ٥.٧ مليون دينار كويتي، رداً على تحكم الشركات الاجنبية بأسعار النفط^(٤٨)، وقد نص مرسوم الامتياز بان يكون جميع المساهمين فيها كويتيين، اذ اسهمت الحكومة بـ ٦٠٪ منه، أما النسبة الباقية وهي ٤٠٪ فقد كانت لمساهمة المؤسسات الكويتية والمواطنين الكويتيين^(٤٩)، وقد أوضحت المادة الرابعة والخامسة من النظام الاساسي أهداف الشركة في التالي^(٥٠):

- ١- المشاركة في عمليات صناعة النفط في الكويت والخارج وفي جميع مراحل هذه الصناعة، بما في ذلك التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والانتاج والتكرير والتسويق.
- ٢- التعاون مع الشركات الأخرى المشابهة، بغية تسهيل عمليات الإنتاج والتكرير والتسويق وعقد اتفاقيات على الكميات المنتجة.

بدأت الشركة عمليات تسويق المنتجات النفطية داخل الكويت في حزيران ١٩٦١، عندما اشترت مرافق البيع من شركة نفط الكويت، وتولت تلك الشركة توزيع منتجاتها في الكويت منذ عام ١٩٦٢ واهمها: البنزين وزيت الغاز والاسفلت، كما سيطرت الشركة على المناطق التي تخلت عنها شركة نفط الكويت^(٥١).

وفي ظل ذلك التنافس الدولي تقدمت في مطلع الستينيات ما لا يقل عن ثمان شركات للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في شواطئ الكويت، غير انه لم تلبث ان تمكنت شركة كويت شل لاستثمار النفط المحدودة - احدى فروع شركة شل البريطانية الهولندية - من الدخول في مفاوضات مع الشيخ عبدالله السالم الصباح والحصول على الامتياز في ١٥ كانون الثاني ١٩٦١ وبمقتضاه منحت الشركة الحق في التنقيب عن النفط واستخراجه من داخل منطقة الامتياز^(٥٢)، الذي شمل ارض البحر والطبقة الارضية الباطنية الواقعة تحت مياه البحر في الخليج العربي، كما شمل جميع الجزر الصغيرة والاراضي الضحلة والحواجز الرملية، وحددت مدة الاتفاقية ٤٥ عاماً، وكانت اهم بنودها هي^(٥٣).

- ١- ان تدفع الشركة مكافأة عند توقيع الامتياز قدرها سبعة ملايين جنيه إسترليني.
- ٢- تقدم الشركة إيجار سنوي مليون جنيه إسترليني عند اكتشاف النفط الخام بكميات مربحة ومليون جنيه إسترليني سنوياً عندما تبدأ فيه صادرات النفط الخام المنتظمة.
- ٣- تعهد الشركة ان تدفع للشيخ عبدالله السالم الصباح ٥٠٪ من مجموع الأرباح المتحققة للشركة من النفط المنتج والمكرر والمباع داخل دولة الكويت^(٥٤).
- ٤- ان تدفع الشركة مكافأة أخرى عندما يرتفع الإنتاج فوق ٢٠٠ ألف برميل إلى ٤ ملايين جنيه، وتكرر تلك الدفعات كلما زاد الإنتاج كل ١٠٠ ألف برميل إضافية^(٥٥).
- ٥- تعهدت الشركة باستخدام ٧٠٪ من عمالها وموظفيها من رعايا الشيخ عبدالله السالم الصباح، وان تعطي الافضلية في جلب العمال والمستخدمين للعمل في البلاد العربية المجاورة^(٥٦).

كما نصت الاتفاقية انه يحق لحاكم الكويت خلال ٩٠ يوماً من اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية ان يأخذ، اما لنفسه او عن طريق شركة كويتية يكون له فيها الاغلبية من التحكم في ادارتها، حصة مقدارها ٢٠٪ يدفع ثمناً بالجنيه الاسترليني^(٥٧)، واكدت الشركة على ان تلتزم بالتشاور معه حول تعديل شروطها عند حدوث تغييرات في شروط الامتيازات النفطية^(٥٨).

بدأت الشركة حفر اول بئر استكشافية في ٢٣ اذار ١٩٦٢ على بعد عشرة اميال جنوب غرب جزيرة فيلكه، الا ان الدلائل التي تم الحصول عليها لا ترجح امكانية الحصول على النفط في البئر المذكور بكميات تجارية لذا توقف العمل، وقامت في تشرين الثاني من العام نفسه بحفر بئر ثاني لفحص طبقات الارض، وبعد تقديم نتائج الفحص تقرر عدم الاستمرار في الحفر، لان المنطقة لم يعثر فيها على كميات النفط التجارية، الى جانب ذلك جابهت الشركة مشاكل الحدود على الجرف القاري^(٥٩) لذلك توقفت عن العمل عام ١٩٦٤^(٦٠).

المحور الثالث : دوره في اصدار العملة الكويتية

كان النظام النقدي في الكويت تابعاً للخارج في كل مظهره، لذا استخدمت الكويت الروبية الهندية كعملة متداولة لكونها تحت الحماية وخاضعة لحكومة الهند البريطانية، وعند تولي الشيخ عبدالله السالم الصباح الحكم برزت فكرة اصدار عملة وطنية عام ١٩٥٠، وبعد دراسة امكانية اصدار عملة جديدة مستقلة عادت الحكومة الكويتية وعدلت الفكرة لأسباب عدة اهمها ما لمستته من ضرورة ان يكون النقد قوياً ومتمتعاً بمركز ثابت بين العملات الاخرى في العالم، لذا لم تساعده الظروف حينذاك لإصدار عملة وطنية^(٦١)، واستمر التداول بالروبية الهندية حتى عام ١٩٥٩، اذ كانت الكويت تحصل على الروبيات عن طريق بيع الإسترليني إلى بنك الهند المركزي وكانت باستطاعة البنوك الكويتية تحويل أي فائض من الروبيات إلى الإسترليني بالطريقة ذاتها^(٦٢)، وبما ان سعر الذهب في الهند أعلى من سعره في الأسواق العالمية الحرة، فقد جرت عمليات تهريب من الكويت الى الهند على نطاق واسع، مما أدى الى استنزاف الاحتياطي الإسترليني الموجود في بنك الهند المركزي، فأدى ذلك الى تدهور قيمة العملة الهندية، وللقضاء على هذه التجارة، تم إصدار عملة جديدة لمشايخات الخليج العربي أطلق عليها الروبية الخليجية عام ١٩٥٩ للحد من بيع الذهب في الهند^(٦٣).

وبعد أن أصبحت الظروف الاقتصادية مهياً للكويت لاتخاذ ذلك القرار، اصدرَ المرسوم الاميري في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٠ قانون رقم ٤١ لعام ١٩٦٠ الذي نص على إنشاء مجلس النقد الكويتي ليختص بإصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت وجعل الدينار وحدة للنقد الكويتي الجديد، وقد نص المرسوم على أن يكون مجلس النقد مؤسسة عامة مستقلة لها شخصية اعتبارية^(٦٤).

عقد مجلس النقد الكويتي اجتماعه الأول في ٤ كانون الاول ١٩٦٠ ووافق في تلك الجلسة على طرح الدينار الكويتي للتداول، وتبعاً لذلك اصدر حاكم الكويت في ٢٤ كانون الاول ١٩٦٠ المرسوم الأميري رقم ٥٤ لعام ١٩٦٠ ليحدد الشكل والتصميم والحجم للنفقات الورقية والمعدنية للعملة الكويتية الجديدة، التي نقش عليها صورة الشيخ عبدالله السالم الصباح^(٦٥).

وفي اذار ١٩٦١ وقبل أن تبدأ عملية استبدال الدينار الكويتي بالروبيات الهندية سافر وفد رسمي من مجلس النقد الكويتي^(٦٦) إلى الهند للتفاوض مع وزارة المالية الهندية من أجل استرداد الروبيات التي يتم سحبها من التداول في الكويت بعد صدور الدينار الجديد، وقد زار الوفد البنك المركزي الهندي في بومبي وكذلك نيودلهي للتفاوض بشأن عملية المبادلة، حيث عرضت الهند تقديم سندات بالروبية الهندية لحكومة الكويت مقابل

الروبيات التي كانت متداولة في الكويت وتمت إعادتها إلى الهند على أن يتم دفع السندات خلال مدة تمتد حوالي ست سنوات بفائدة قدرها ٤٪ لكن الوفد الكويتي طلب أن تكون السندات بالجنيه الإسترليني حيث اتفق على ذلك، وكانت الفائدة ٤,٥٪ وقد تم تسديد المبلغ فيما بعد حسب الاتفاق^(٦٧).

وفي ١ نيسان ١٩٦١ بدأت عملية استبدال روبيات الخليج الهندية بالدنانير الكويتية (كل ١٣,٣٣ روبية تعادل دينار واحد) حيث عمل موظفو البنوك التجارية الثلاثة التي كانت قائمة آنذاك (البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي) وموظفو دائرة البريد لمدة ثمانية أسابيع استبدلوا خلالها ملايين الروبيات بالدينار الكويتي^(٦٨)، واستلم بنك الاحتياط الهندي ٣٤٢ مليون روبية تم سحبها من الأسواق الكويتية وهي تعادل ٢٥,٦٤٦,١١٠ دينار كويتي، وهكذا انتهى تعامل الكويت بالروبية الهندية في ١٧ ايار ١٩٦١ بعد أن تم استخدامها لمدة تزيد عن مئة وعشرين عاماً^(٦٩).

يشير قانون النقد رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ إلى أن الدينار الكويتي ينقسم إلى ١٠٠٠ فلس ويعادل ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الخالص وهو نفس القدر الذي كان يساويه معادل الجنيه الإسترليني في ذلك الوقت، وقد زادت أهمية الدينار الكويتي، وأصبح أحد العملات النقدية القوية في العالم بسبب تدفق عائدات النفط الكبيرة على الكويت^(٧٠).

دوره في النظام المصرفي

سعى الشيخ عبدالله السالم الصباح بعد تدفق الاموال وحركة العمران الى دعم الاوضاع المالية للكويت من خلال تأسيس اول بنك مصرفي في مشيخته عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من وجود البنك البريطاني للشرق الاوسط الذي افتتح رسمياً في شباط ١٩٤٢، الا انه لم يلبي حاجات المواطنين الكويتيين، الى جانب ذلك تعامله مع تجار الكويت بما لا يناسب طبيعتهم كونهم مواطنون^(٧١)، واتضح ذلك عندما ذهب احد تجار الكويت الى البنك البريطاني لطلب القرض البالغ ١٠٠٠٠ روبية، الا ان ادارة البنك اشترطت كفيلاً من التاجر الكويتي الذي لم تعجه طريقة التعامل معه، لذا ذهب الى رفاقه من كبار تجار الكويت الذين تعاهدوا على التوجه الى حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وعقدوا معه اجتماعاً في نيسان ١٩٥٢ للتظلم لديه مما يعانونه في تعاملهم مع البنك البريطاني، وليطلبوا منه السماح بإنشاء بنك وطني برأس مال يتشاركون فيه، سمع منهم وتفهم اوضاعهم ووعدهم بالدعم والتأييد^(٧٢).

وعلى اثر ذلك اصدرَ المرسوم الاميري في ١٩ ايار ١٩٥٢ جاء بموجبه إنشاء شركة تجارية بأسم بنك الكويت الوطني برأس مال محلي قدره ١٣,١٠٠ مليون روبية للقيام بجميع الاعمال المصرفية داخل الكويت وخارجها^(٧٣), لكن ابدى البريطانيون للشيخ عبدالله السالم الصباح استيائهم الشديد للفكرة واكدوا له ان هكذا مشروع يتعارض مع الاحتكار المصرفي الممنوح للبنك البريطاني والذي ينتهي عقده عام ١٩٧١, ردّ موضحاً لهم ان المادة الثامنة عشر من عقد تأسيس البنك البريطاني في الكويت نصت على عدم السماح بإنشاء بنوك اجنبية في الكويت, وان ذلك الاحتكار لم يتضمن منع بنوك محلية من العمل في مشيخته^(٧٤), واكد بانه ملتزم بنود الاحتكار المصرفي, ولن يسمح لأي بنك اجنبي بممارسة نشاطه داخل الكويت, وتعهّد من اجل تطمين البريطانيين بان ودائعه وترتيباته المالية مع البنك البريطاني لن تتأثر, وأشار الى ان اي محاول من قبل البنك البريطاني لعرقلة او إعاقة تأسيس بنك الكويت تؤدي الى افساد العلاقة الطيبة القائمة بينه وبين بريطانيا^(٧٥).

امام اصرار الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي اقنع البريطانيين بسياسته التفاوضية, وخوفاً ان يخسروا الشيخ تراجعوا البريطانيون عن معارضتهم للمشروع الذي افتتح رسمياً للعمل في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٢^(٧٦), ورغبة منه في دعم المشروع فقد قام بإيداع مليون جنيه استرليني دون ان يأخذ عليها اي فائدة^(٧٧), وتم الاتفاق معه على تولي خالد الزيد الخالد رئاسة مجلس ادارته, الى جانبه نائبه اعضاء مجلس ادارة^(٧٨), وصار مجموع رأس مال البنك الوطني احد عشر مليون وربع المليون روبية خصصت لدعم وتطوير المشاريع الكويتية^(٧٩).

يتضح ان الشيخ عبدالله السالم الصباح قد نجح بالتعاون مع التجار الوقوف بوجه بريطانيا وفرض ارادة شعبه من خلال تأسيس البنك الكويت الوطني ويمكن عده اول عمل مصرفي واول شركة مساهمة في الكويت والخليج العربي.

واصل الشيخ عبدالله السالم الصباح جهوده بعد زيادة تدفق الاموال الى تأسيس البنوك, اذ اسس في عام ١٩٦٠ البنك التجاري الكويتي, برأسمال قدره مليون ونصف المليون دينار كويتي, ثم تلى ذلك في ٢٣ تشرين الثاني من العام نفسه إنشاء بنك الخليج وبرأسمال قدره (١.٨) مليون دينار كويتي^(٨٠), وقام بتأسيسه مجموعة من التجار, رداً على هيمنة مجموعة من التجار على بنك الكويت الوطني واحتكار مجلس ادارته, وقد بدأ بمزاولة نشاطه المصرفي في ١ تشرين الاول ١٩٦٣ وساهم في دفع الحركة المصرفية في الكويت نحو الامام من خلال تمويل الكثير من المشروعات الاستثمارية والقروض التجارية ومنحه للتجار والمواطنين التسهيلات المصرفية والقروض, لذلك كان منافساً جيداً للبنك الكويت الوطني^(٨١).

وتماشيا مع سياسته في توطيد اواصر الاخوة والمودة بين الكويت والدول العربية, اصدر مرسوماً رقم ٣٥ لعام ١٩٦١ لتأسيس صندوق التنمية الكويتي في ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ لمساعدة الدول العربية في تحقيق مشاريع الاعمار فيها وتزويدها بما تحتاج من قروض لهذا الغرض جعل الشيخ عبدالله السالم الصباح رأسمال الصندوق خمسين مليون دينار كويتي^(٨٢).

وفي السياق نفسه انشئ بنك الائتمان بموجب القانون رقم ٤٠ عام ١٩٦٠ وهو مؤسسة عامة هدفها توفير الدعم من خلال منح القروض الزراعية والعقارية والصناعية, وتقديم القروض للمواطنين لبناء دور السكن الخاصة, ثم تحول اسمه عام ١٩٦٥ الى بنك التسليف والادخار, وفي العام نفسه اجري دراسة حول حجم القروض الممنوحة للمواطنين واهدافها واحتلت القروض المقدمة الى المواطنين في الكويت المرتبة الاولى يليها القروض الزراعية ثم القروض الصناعية ثم الزراعية, لذلك ساهم البنك مساهمة فعالة في تطوير الاقتصاد الكويتي في تلك المدة^(٨٣).

المحور الرابع : دوره في الانشطة الاقتصادية الاخرى (الزراعة والتجارة والصناعة)

لقد واجه المواطن الكويتي في مرحلة ما قبل النفط معاناة قاسية, نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة, وقلة موارد العيش, وندرة امطارها التي لا تساعد على قيام الزراعة^(٨٤), اذ كانت محدودة للغاية وان المساحة الصالحة للزراعة صغيرة تقدر بـ ٣٪ من مساحة الكويت, وان التربة رملية قليلة الخصوبة, والآبار قليلة قابلة للجفاف, اذ انحصرت الزراعة في اماكن قليلة, ويمكن عد (الجهرة)^(٨٥) و(جزيرة فليكة)^(٨٦), من اهم الاماكن الزراعية, بما تمد الكويت من بعض انواع الخضروات والقمح والشعير وزراعة اشجار النخيل^(٨٧), الى جانب ذلك كان الرعي يمارس على نطاق ضيق , بسبب طبيعة الصحراء القاحلة وقلة الامطار, وضيق الاراضي المزروعة, مما اقتضت مهنة الرعي على البدو فقط , لذلك اعتمد المواطن الكويتي على البحر مورداً للرزق عن طريق الغوص على اللؤلؤ, وصيد الاسماك^(٨٨).

اهتم الشيخ عبدالله السالم الصباح بالزراعة, اذ امر بإنشاء قسماً زراعياً عام ١٩٥٣ يكون تابع الى دائرة الاشغال, هدفه الاساسي هو اجراء الابحاث والتجارب على مختلف النباتات والمحاصيل والماشية لاستخلاص انواع جديدة تناسب بيئة وطبيعة الكويت^(٨٩), وفي العام نفسه حاول معالجة مشكلة قلة المياه بالاتفاق مع الحكومة العراقية على مد أنابيب مياه من شط العرب إلى الكويت لزراعة الاراضي القاحلة وتحويلها إلى واحة خضراء, إلا إن بريطانيا, عطلت ذلك المشروع خوفاً على مصالحها في الكويت^(٩٠).

ولمعالجة مشكلة قلة المياه انشأت ادارة الزراعة عام ١٩٥٥ اول وحدة تجريبية للزراعة بدون تربة يناسب هذا النوع من الزراعة المناطق الجافة في العالم ولا تتطلب الى مياهاً كثير للري ولا تحتاج الى تربة غنية طبيعية, وانما تتم زراعة النباتات في احواض تملأ بالحصى الناعم او الرمل الخشن وغيرها من الوسط المناسب ممزوجة بمحاليل كيميائية واغذية تتناسب مع النباتات المراد غرسها وزراعتها^(٩١), اذ بلغت مساحة الوحدة التجريبية ٥٠٠ متر مربع لإجراء ابحاث على مختلف محاصيل الخضروات والازهار, وتكونت التجربة من ٦ احواض تسقى بطريقة الري السطحي, ثم انشأت وحدة تجريبية اخرى عام ١٩٦٣ وتكونت من ٤ مجموعات ولكل مجموعة ٤ احواض, ونتيجة لتلك التجارب الحكومية بدأ الاقبال على الزراعة واستصلاح الاراضي وانشاء الحدائق والساحات العامة^(٩٢).

أما التجارة فقد ساهمت عوامل عدة^(٩٣) في ازدهارها وكان ابرزها موقع الكويت الجغرافي المتميز الذي جعلها تتحكم بطرق التجارة البحرية والبرية, فضلاً عن فقر البيئة المحلية للكويت وقلت مواردها الداخلية, لذا اتجهوا نحو البحر ليقتاتوا من رزقه وليمخروا عبابه بغية كسب الرزق والاتجار به^(٩٤), لذلك برع اهالي الكويت بتجارة اللؤلؤ الذي كانوا يستخرجونه من البحر, كان اللؤلؤ يصدر الى العراق وحبلى, ومنه الى مصر وأوروبا ثم اقتصر تصديره الى الهند, عندما سهل نقله بالبواخر الكبيرة^(٩٥), بقيت حرفة الغوص على اللؤلؤ مصدراً رئيسياً للتجارة في الكويت^(٩٦), الا ان دور هذه الحرفة تضاءل بعد اكتشاف اللؤلؤ الاصطناعي من قبل اليابانيين, وظهور النفط مما ادى الى كساد اللؤلؤ الطبيعي في الكويت وانصراف الغواصين وصيادي اللؤلؤ الى الاعمال النفطية^(٩٧).

بعد تدفق النفط بكميات تجارية نهض الاقتصاد الكويتي منذ توليه الحكم, وتحول رأس المال التجاري من النقل البحري الذي كان سائداً في مجتمع ما قبل النفط إلى عمليات الاستثمار الداخلي في الانشاء والتعمير, والاستثمار في قطاع العقارات والبنائيات الحديثة, وذلك سعياً وراء تحقيق الأرباح السريعة المضمونة, فضلاً عن ذلك كان لحاجات الحركة العمرانية والهجرة الاجنبية وارتفاع مستوى الدخل, الاثر في زيادة الطلب على البضائع المختلفة, فأدى ذلك إلى ازدهار قطاع التجارة, ولاسيما عمليات الاستيراد والتصدير, وأنشاء الشركات المساهمة^(٩٨).

شجع الشيخ عبدالله السالم الصباح قطاع التجارة من خلال التسهيلات الكمركية اذ اصدر اول نظام للرسوم الكمركية في ١٥ حزيران ١٩٥١ امر فيه بتخفيض الرسم الكمركي الى ٤%^(٩٩), لا سيما وان لتلك الضريبة مستثنيات واسعة تكاد تبلغ ربع مجموع الواردات, فهي لا تطبق على واردات شركات النفط, وواردات

الحكومة، وعلى الفواكه والخضروات والمعادن وغيرها، وأدت تلك التسهيلات إلى بروز ظاهرة استيراد سلع لإعادة تصديرها أو بالأحرى تهريبها من قبل مواطني الدول المجاورة للكويت^(١٠٠).

كما قامَ بتنظيم الكويت وتحديثها وشكل مع التجار قوة في وجه البريطانيين، واستطاع ان يحقق الانجاز الاول له بإنشاء اول بنك في الكويت عام ١٩٥٢^(١٠١)، الى جانب ذلك دعم الشيخ طبقة التجار من خلال التشريعات التي أصدرتها، والتي حصرت من خلالها مزاوله العمل التجاري بالكويتيين وحدهم، وتحريم مزاوله التجارة على الأجنبي، ما لم يكن له شريك كويتي بنسبة ٥١٪ للكويتي، كما اشترط على الشركات النفطية التي غزت مشيخته بانه لن يحق لها العمل دون ان يكون لها شريك كويتي وان تكون تلك الشراكة مناصفة، وقد حاولت الشركات البريطانية ان تتخلص من تلك القيود الا ان الشيخ كان مصراً عليه، فما كان عليها الا القبول، فضلاً عن ذلك لا يسمح للأجانب بتملك العقارات في الكويت، وبالتالي شجع الشيخ عبدالله السالم الصباح ممارسة التجارة^(١٠٢).

يبدو ان الشيخ عبدالله السالم الصباح كان مقتنعاً بأهمية الدور الذي تمارسه طبقة التجار في تنمية وتطوير الكويت، لذلك دافع عن مصالحهم وحرص على ارضائهم.

اعتمدت الكويت على عملية الاستيراد من الخارج^(١٠٣) لتوفير المستلزمات والبضائع الضرورية التي يحتاجها المجتمع الكويتي، اذ تبحر السفن الكويتية الى البصرة لشحن التمور ثم تتجه الى ايران لتحميل الذرة منها، كما هناك سفناً اخرى تتجه الى عدن والبحر الاحمر والهند وباكستان، ومع زيادة دخل الفرد الكويتي ازدادت عملية التوسع في الاستيراد من المواد الانشائية والبناء والمواد غذائية والحبوب والحيوانات والادوات الكهربائية والملابس والسيارات والسمنت العادي والاثاث المنزلي، وكان حجم ما استوردته الكويت عام ١٩٥٢ من البضائع ١,٦٥٧,٠٠٠ جنيه استرليني ليقفز هذا الرقم في العام التالي ليصل الى ٢,٦٥٦,٠٠٠ جنيه استرليني^(١٠٤).

اما الصادرات الكويتية اقتصرت على تصدير النفط والذي يمثل جزءاً من عمل الشركات النفطية، وإعادة تصدير السلع والبضائع الفائض عن حاجة المجتمع الكويتي او طلبت للخارج بقيمة اكبر من القيمة التي وردت بها، لذا يعاد تصديرها الى الاسواق الاسيوية التي تعد السوق الاول لها ثم الى الاسواق العربية، لذلك اصبح النفط السلعة الرئيسية المعدة للتصدير والتي شكل نسبة ٩٠٪ من صادرات الكويت حتى عام ١٩٦٥.

اما الصناعة فقد مارست دوراً مهماً في اقتصاد الكويت في مرحلة ما قبل النفط، حيث ازدهرت صناعة السفن التي كانت تقوم على استيراد الاخشاب من الهند ومن شرقي افريقيا، ومن اهم صناعات الكويت انشاء

السفن الشراعية وصناعة سفن صيد اللؤلؤ، وسفن النقل التجاري، وسفن صيد الاسماك^(١٠٥)، فضلاً عن ذلك توجد صناعات اخرى، منها صناعة النجارة، والحياكة البسيطة للعباءة العربية، والحدادة، وصناعة الاواني النحاسية، وصناعة الذهب، والفضة، وصناعة الصابون وغيرها من الصناعات الحرفية التقليدية، برغم بساطتها الا انها كانت مهمة لحياة المجتمع الكويتي^(١٠٦).

في الوقت الذي ساعد على اكتشاف النفط اندثرت الصناعات الحرفية القديمة، وازدادت رؤوس الاموال، وارتفع عداد السكان، لذا وجهت الحكومة الكويتية اهتمامها نحو انشاء الطرق والموانئ ووسائل النقل ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية والخدمية^(١٠٧).

ونتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة التي مرت بها الكويت، حاول القطاع الصناعي سد الحاجات المتعددة للسكان وفي مقدمتها الصناعات المتعلقة بالبناء والمواد الكيميائية والمواد الغذائية والغازات الصناعية وغيرها^(١٠٨).

ارتبطت الصناعات الحديثة في الكويت مع بداية تدفق آبار النفط، فقد أنشأت شركة نفط الكويت عام ١٩٤٩ مصفاة الاحمدي، وكانت تلك المصفاة عبارة عن وحدة لتقطير النفط الخام بطاقة قدرها (٢٥) ألف برميل يومياً^(١٠٩)، ثم أوسعت طاقته الانتاجية اتساعاً ملحوظاً بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ حتى بلغت (٢٢٠) ألف برميل يومياً، وتم تحسين نوع البنزين ليصبح ملائماً لمحركات السيارات الحديثة^(١١٠)، كما فقد أنشأت الكويت عام ١٩٥٨ مصفاة ميناء عبدالله بطاقة قدرها (٣٠) ألف برميل في اليوم، لتكرير النفط المنتج من حقول منطقة الوفرة^(١١١).

لقد كان لدعم الشيخ عبدالله السالم الصباح الاثر الكبير في تنمية القطاع الصناعي، من خلال تقديم قروض زهيدة للراغبين بتأسيس مصانع ومنشآت جديدة من الكويتيين، وتقديم الاراضي للتجار بأسعار رمزية لإقامة المصانع بدون كلفة باهظة، فضلاً عن ذلك منح اعفاءات كمركية لأصحاب المصانع لاستيراد الآلات قطع الغيار والمصانع^(١١٢).

والجدير بالذكر قامت في الكويت الكثير من الوحدات الصناعية عام ١٩٥٢ التي هدفت الى سد حاجة السوق المحلي، اذ انشأ مصنع الطابوق ومصنع للشبابيك والابواب المعدنية والخشبية وصنع الكاشي والرخام والعمل على استخراج الرمال والاحجار الكريمة^(١١٣) وكذلك اتجه العمل الصناعي الى انتاج المنتجات الكيميائية المرتبطة بعملية تقطير الماء مثل ملح الطعام والكلور وحامض الهيدروكلوريك، كما تم صنع اكياس الورق ومواد التعبئة والتغليف، واعطى الشيخ عبدالله السالم الصباح اهتماماً خاصاً للصناعات الغذائية كصناعة الخبز وتعبأة

الالبان وصناعة الحلوى، كما أسست الحكومة الكويتية أول معمل للإسفلت عام ١٩٥٣ في الأحمدى وبطاقة تصل إلى (٤٨) ألف طن في العام^(١١٤)، وفي العام نفسه بدأ تشغيل أول مولد كهربائي في محطة الشويخ بقدرة بلغت ٢٥٠ كيلو واط، بعد ذلك تم تشغيل ثلاث مولدات بخارية أخرى أوائل عام ١٩٥٥، وفي كانون الأول ١٩٥٨ انجز مولد قوته (٤٠) ألف كيلو واط مما ادت الى رفع الطاقة الكهربائية في الكويت حتى بلغت طاقتها الإنتاجية (٦٠) ألف كيلو واط^(١١٥).

والى جانب ذلك حاول تشجيع اقبال الكويتيين على قطاع الصناعة وتطويره من خلال اصداره مرسوم قانون غرفة التجارة والصناعة عام ١٩٥٩، هدفه تنظيم المصالح التجارية والصناعية والدفاع عنها، والعمل على تطويرها، ومن اهم اهداف الغرفة في المجال الصناعي القيام بجمع كل المعلومات والاحصائيات الصناعية وتبويبها ثم نشرها وامداد الحكومة الكويتية بذلك، وتقديم الآراء والمقترحات حول الامور المتعلقة بالشؤون الصناعية، كما سنتت الغرفة القوانين المشجعة لتطوير الصناعة^(١١٦).

ولدعم الصناعة الوطنية وتطويرها في الكويت، وبخاصة الصناعات الإنشائية أسس الشيخ عبدالله السالم الصباح شركة الصناعات الوطنية عام ١٩٦٠، بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، إذ بلغت حصة الحكومة فيها ٥١٪، وكان نشاط تلك الشركة متعدد الجوانب، إذ بدأت بإنشاء مصنع الطابوق الرملي الجيري المستخدم في المباني الخاصة والمشاريع الإسكانية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ما يزيد على مائة مليون طابوقة عادية سنويا^(١١٧)، فضلاً عن ذلك عملت الشركة في العام نفسه على تأسيس مصنع منتجات الاسمنت و شركة صناعة الاسبت الكويتية وساهمت شركة الصناعات الوطنية بمشاريع عدة، إذ أسست عددا من المصانع عام ١٩٦١ ومنها مصنع المنظفات ومصنع البطاريات ومصنع الخرسانة^(١١٨).

فضلاً عن ذلك فقد اسس عام ١٩٦٠ المدينة الصناعية في منطقة الشعبية^(١١٩)، وهي أول منطقة صناعية في الكويت تمثل اهم البنى الارتكازية للصناعة، تقع بالقرب من آبار النفط ومصادر الغاز الطبيعي وبالقرب من البحر، الذي تصل عن طريقه جميع المواد الأولية المستوردة، وكان هدفه منها تلبية الحاجات المحلية للسوق الكويتي، ضمت ٣٣ مصنعاً مملوكاً لـ ٢٩ شركة مختلفة، تنتج بعض المنتجات التي يصعب استيرادها بسبب ارتفاع كلفة النقل، كصناعة الكاشي والاسمنت والاثاث والمفروشات المنزلية، وصناعة المشروبات الغازية، فضلاً عن وجود ورش اصلاح السيارات والحدادة والصابون وصناعة الألبان والحلويات، والمواد الكيماوية^(١٢٠)، الى جانب صناعات الأخرى مثل الورق والزجاج والأسماك وغيرها، كما انشأ الشيخ عبدالله السالم الصباح الادارة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية بموجب المرسوم الاميري الصادر في ١٤ ايار

١٩٦٤, إذ اكدت المادة الثانية منه على استقلالية الهيئة وتبعتها بشكل مباشر الى وزير المالية الشيخ جابر الاحمد الصباح^(١٢١) الذي يتولى رئاسة مجلس ادارتها اما اعضائها يعينهم مجلس الوزراء كما تعمل الإدارة العامة لمنطقة الشعبية على تأجير الاراضي الصناعية بأسعار رمزية, وذلك لتشجيع الاستثمار في تلك المنطقة^(١٢٢).

والى جانب ذلك تأسست شركة صناعة البتروكيماويات في ١٨ تموز ١٩٦٣ مما اصبحت الكويت الدولة الاولى في الخليج العربي التي تستخدم الغاز المرافق في الصناعة البتروكيماويات, تأسست الشركة برأس مال قدره ٢٣ مليون دينار كويتي ساهمت فيه الحكومة الكويتية بنسبة ٨٩.٥% والقطاع الخاص بنسبة ٥.٥% وساهمت شركة النفط الوطنية الكويتية بنسبة ٥%, كما انشئت تلك الشركة في منطقة الشعبية شركة السماد الكيماوي محتفظة لنفسها بحصة مقدارها ٦٠% بالمساهمة مع شركة بريتيش بتروليوم^(١٢٣) ٢٠% وشركة نفط الخليج ٢٠%^(١٢٤).

وفي عام ١٩٦٥ اصدر الشيخ عبدالله السالم الصباح قانون الصناعة الذي يهدف الى تحقيق اول تنظيم فعلي للصناعة, ودراسة المشاريع الصناعية المثمرة, وبموجب القانون تشكلت لجنة تنمية الصناعة وحددت اختصاصات تلك اللجنة بدراسة وبحث الاقتراحات الخاصة بتنمية الصناعات الوطنية وذلك عن طريق حمايتها وتنظيمها وحمايتها, واعفاء مستوردات المنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية, واعفاء تصدير منتجاتها من رسوم التصدير, انشاء هيئة وطنية للمواصفات والمقاييس ورفع انتاجية القطاع الصناعي, وتحسين جودة الانتاج الوطني في الكويت, تقديم قروض لأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة بفوائد منخفضة^(١٢٥).

يبدو ان الشيخ عبدالله السالم الصباح كان يهدف من وراء تطوير الانشطة الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة الى تقليل الاعتماد على عميلة الاستيراد من الخارج ولو بالشيء البسيط على ما تنتجه الكويت حتى تتمكن بالتدريج من سد حاجاتها بنفسها.

وفاة الشيخ عبدالله السالم الصباح

حضر الشيخ عبدالله السالم الصباح لافتتاح الدورة الثالثة لانعقاد الفصل التشريعي الأول في ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٥ وبدأت الجلسة بحفل استقبال الشيخ وتلاوة مرسوم بدء الدورة ثم تلاوة بيان الحكومة, وبينما كان يستمع لخطاب رئيس الوزراء آنذاك الشيخ صباح السالم الصباح شعر الامير ببعض الآلام في صدره وتحامل على نفسه بعض الشيء لكن مع اشتداد الألم دفع من حوله الى مساعدته على النهوض وترك القاعة والتوجه

إلى قاعة استراحة المجلس مما اثار القلق في المجلس^(١٢٦)، اذ خضع لبعض الفحوصات الطبية واتضح انه يعاني من ذبحة صدرية^(١٢٧)، على اثرها اقترح الاطباء الدكتور احمد الخطيب والدكتور ناظم الغبرا والدكتور عبد الرحمن العوضي نقل إلى المستشفى لمتابعة علاجه، لكن الشيخ عبدالله السالم الصباح رفض ذلك، وتم نقله الى قصر الشعب، وبعد اعطائه الدواء استقرت حالته الصحية، وكان لخروجه بغياب الاطباء لمتابعة مهامه، تعرض لانتكاسة صحية اخرى اصيب على اثرها بذبحة صدرية ثانية قضت على حياته في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥^(١٢٨).

الخاتمة

سعى الشيخ عبدالله السالم الصباح منذ شبابه وقبل توليه الحكم العمل على تنظيم الشؤون المالية للكويت والاشراف عليها مما اكتسب خلال تلك المدة خبرة كبيرة في المجال الاقتصادي كرسها في تطوير مشيخته، وقد رافقت تلك الخبرة زيادة كبيرة في دخل الكويت من النفط، وقد جاءت تلك الزيادة بالدرجة الاولى بعد قيام الشيخ عبدالله السالم الصباح بوضع مفاوضات النفط وتغيير شروط اتفاقية ١٩٣٤ كإحدى اهم اولوياته، اذ حقق ما اراد، بسبب قدرته التفاوضية المتميزة.

تمكن الشيخ عبدالله السالم الصباح من تنسيق جهوده مع التجار وعمل على ان تبقى معظم الثروة في الكويت وتطويرها، وكان ذلك واضحاً في انشاء البنوك وتنمية الكويت عند نشأتها، وقد ساهمت تلك البنوك في تطوير الكويت واحداث نقلة مهمة على المستوى الاقتصادي، من خلال منح المواطنين القروض والتسهيلات لغرض تأسيس مصانع ومنشآت جديدة، كذلك منح اعمالات كمركية لأصحاب المصانع لاستيراد الآلات.

اهتم الشيخ عبدالله السالم الصباح بالزراعة وعمل على تطويرها من خلال اجراء الابحاث والتجارب لزراعة الاراضي الصحراوية وتحويلها الى واحات خضراء، والاستفادة من مواردها الزراعية، كما شجع التجارة وقام بتخفيض الرسوم الكمركية الامر الذي ساعد التجار الكويتيين على استيراد سلع لإعادة تصديرها، ادت تلك العملية الى زيادة الوفرة المالية لهم، الى ذلك جانب مارس دوراً كبيراً في تطوير القطاع الصناعي من خلال تقديم القروض والاراضي للمواطنين لإنشاء المصانع سد حاجة السوق المحلي الكويتي.

(١) سالم بن مبارك الصباح: وهو الحاكم التاسع للكويت، ولد في عام ١٨٦٤، تولى الحكم بعد وفاة أخيه جابر عام ١٩١٧، كان يتمتع بصفات شخصية حميدة، اول أعماله التي قام بها عند توليه الحكم، تخفيض الرسوم الكمركية وإسقاط الجمارك عن البضائع الخارجة من الكويت فازدهرت التجارة في عهده، كما مدت أسلاك البرق إلى الكويت فأصبحت على اتصال بالعالم الخارجي، وفي عهده استحكم الصراع بينه وبين آل سعود الذين تمكنوا أحياناً الهزيمة به في واقعة حمض عام ١٩١٩، وفي عام ١٩٢٠ أننصر الكويتيون على آل سعود في معركة الجهراء، وتوفى في ٢٣ شباط ١٩٢١. للمزيد ينظر: حسين خلف الشيخ

- خزل , تاريخ الكويت السياسي, ج ٤, بيروت, ١٩٦٢, ص٧؛ الحرس الوطني الكويتي , حكام دولة الكويت, د.ت, د.م, ص١٠.
- (٢) جريدة الاهرام, القاهرة, العدد ٢٧٨٢٤, ٢٤ شباط ١٩٦٢؛ جريدة القبس الكويت, العدد ١٢٠٢٠, ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- (٣) يحيى الربيعان, ملامح من التاريخ المصور للشيخ عبد الله السالم الصباح من الجد الى الحفيد, ج ١, شركة الربيعان للنشر والتوزيع, ٢٠٠٢, ص٢٨.
- (٤) جريدة القبس, العدد ١٢٠٢٠, ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- (٥) صباح السالم الصباح: ولد في الكويت عام ١٩١٥, وهو الحاكم الثاني عشر للكويت, تولى الحكم بعد وفاة أخيه الشيخ عبدالله السالم الصباح , عين رئيساً لدائرة الصحة في شباط ١٩٥٩, وكان اول وزير للخارجية قبل ان تصبح وزارة وذلك في ٣ تشرين الاول ١٩٦١, واول وزير للخارجية في اول وزارة شكلت في الكويت في ١٧ كانون الثاني ١٩٦١, وكلف من قبل الشيخ عبدالله السالم بتشكيل اول وزارة في الكويت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣, وتولى الحكم في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥, وازدهرت الكويت خلال عهده, توفي في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧. للمزيد ينظر: عبد الرحمن المطيري, لمحات من الكويت الحديثة في عهد صباح السالم, الشركة الكويتية, الكويت, ١٩٧٨.
- (٦) سعد العبد الله السالم الصباح: ولد في الكويت عام ١٩٣٠, وهو أكبر أبناء الشيخ عبد الله السالم الصباح , تلقى تعليمه في المدرسة المباركية, التحق في عام ١٩٥١, بكلية هانن البريطانية للعلوم العسكرية, وبعد عودته إلى الكويت عام ١٩٥٤, عمل بمناصب حكومية عدة, إذ عُيِّن في عام ١٩٦١, رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام, ثمّ وزيراً للدخالية في عام ١٩٦٢, تولى رئاسة الوزراء للمدة ١٩٧٨ - ٢٠٠٣, أصبح أميراً على الكويت بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح, الا ان مدة حكمه كانت قصيرة جداً ١٥ - ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٦, إذ تمت تنحيته بسبب الخلافات العائلية داخل أسرة آل صباح, توفي في ١٣ أيار ٢٠٠٨. ينظر: د. ع. و, ملف العالم العربي, الكويت, سياسة, ك - ١ / ١١٠٢.
- (٧) عبد العزيز حسين, لمحات خاطفة عن صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح المعظم, مجلة البعثة, الكويت, العدد ٢, ١ شباط ١٩٥٠, ص٤٣.
- (٨) احمد الجابر بن الصباح: ولد في الكويت عام ١٨٨٥, وهو حاكم الكويت العاشر تولى الحكم بعد وفاة عمه الشيخ سالم بن مبارك الصباح في ٢٣ شباط ١٩٢١, شهد عهده بالكثير من الاحداث المهمة منها, توقيع اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين العراق و نجد والكويت, واكتشاف النفط في عهده عام ١٩٣٨, وتصديره عام ١٩٤٦, فضلاً عن تأسيس بعض الدوائر الخدمية, توفي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠. للمزيد ينظر: اروى محمد بن ابراهيم الشيباني, اوراق منسية من حياة احمد الجابر الصباح ١٩٢١-١٩٥٠, منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق, الكويت, ٢٠٠٤؛ يوسف حمد البسام, الزبير قبل خمسين عاماً مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت, المطبعة العصرية, الكويت, ١٩٧١, ص ٢٨٤ - ٢٨٦.
- (٩) يحيى الربيعان, المصدر السابق, ص٥٥.
- (١٠) حسين خلف الشيخ خزل تاريخ الكويت السياسي, ج ٤, بيروت, ١٩٦٢, ص١٩.
- (١١) فاطمة يوسف العلي, عبدالله السالم رجل عاش ولم يمت, مطبعة حكومة الكويت, وزارة الاعلام الكويتية, ١٩٨٣, ص١٨.
- (١٢) احمد البيгдаدي, الشيخ عبدالله السالم الصباح انساناً ورجل دولة, دار قرطاس للنشر والتوزيع, الكويت, ١٩٩٤, ص٥.
- (١٣) عبد العزيز حسين, اليوم الاول للأمير المعظم في الكويت, مجلة البعثة, الكويت, العدد ١, ١ شباط ١٩٥٠, ص٤٢.
- (١٤) حمد الرجب, عيد جلوس سمو الامير المعظم, مجلة الرائد, الكويت, العدد ٢, ١ نيسان ١٩٥٢, ص١٠٠.
- (١٥) حكومة الكويت, عبدالله السالم الصباح القائد الخالد, منشورات مطبعة حكومة الكويت, د.ت, ص٨.
- (١٦) نقلاً عن: فاطمة يوسف العلي, المصدر السابق, ص١٩.
- (١٧) المصدر نفسه, ص١٨.
- (١٨) مركز البحوث والمعلومات, الازمة العالمية في الكويت بين الاعلام الرسمي ... والحقائق, سلسلة الدراسات الاقتصادية, بغداد, ١٩٨٦, ص٥.
- (١٩) محمد علي عمر الفررا, التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (دراسة جغرافية تحليلية), ط٢, مطبوعات جامعة الكويت, الكويت, ١٩٧٤, ص١٨٠.
- (٢٠) موسى غضبان الحاتم, المستشارون البريطانيون في الكويت ١٩٣٤-١٩٦١, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, الكويت, العدد ١١٢, كانون الثاني ٢٠٠٤, ص٢٦٣.
- (٢١) مبدأ مناصفة الأرباح: هو مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات النفطية والدول المنتجة للنفط, ظهر في فنزويلا عام ١٩٤٨, عرف بنظام مناصفة الأرباح, الذي يعني بان كل برمبل منتج له تكلفة, فإذا خصمنا هذه التكلفة من السعر الذي تشتري به الشركة هذا البرميل, يتم تحديد ربح كل برمبل, ويتم اقتسام هذا الربح بين الدول المنتجة والشركة, وقد بعثت فنزويلا بموفدين إلى منطقة الخليج العربي لغرض توضيح المعنى الحقيقي للنظام الجديد وكان الهدف من ذلك هو الحصول على دعم

- لموقفهم من الدول النفطية، فضلاً عن مواجهة أي تكتل للشركات النفطية ضد هذا القانون. ينظر: قيس جواد علي الغريزي، امتيازات نفط الكويت واثارها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٤-١٩٦١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٦٧.
- (٢٢) يوسف محمد الشايجي، بتروليّات، مجلة البعثة، الكويت، العدد ٩-١٠، ١ تشرين الثاني ١٩٥٠، ص ٣٤٧.
- (٢٣) محمد علي عمر الفررا، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (٢٤) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٥.
- (٢٥) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص ٣٤.
- (٢٦) منذر الموصللي، الاسرة والدولة: دور الكويت وال صباح في الخليج العربي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٩، ص ٢٢٠؛ موسى غضبان الحاتم، المصدر السابق، ص ٢٦٣.
- (٢٧) عاطف سليمان، تطور اتفاقيات البترول في البلاد العربية، مجلة البترول والغاز الطبيعي، القاهرة، العدد ٣، ١٩٦٦، ص ٤٠.
- (٢٨) سايمون سي. سميث، الكويت ١٩٥٠-١٩٦٥ بريطانيا ال صباح والنفط، ترجمة: بدران حامد، مطبعة جامعة اكسفورد لصالح الاكاديمية البريطانية. دت، ص ٩١.
- ٢٩ المصدر نفسه، ص ٩٢.
- (٣٠) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٣.
- (٣١) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٤١.
- (٣٢) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٣٣) الطن = ٧,٤ برميل.
- (٣٤) بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص ٣٤٢-٣٤٣.
- (٣٥) انطوان صفيير وانيس القاسم، مجموعة عقود امتياز البترول- تحليل ومقارنة، الكويت، ١٩٦٤، ص ٧٠.
- (٣٦) انبثقت شركة الزيت العربية المحدودة عام ١٩٥٧ من شركة اليابان المتحدة التي تعمل في حقل النفط، والمكونة من ستين مؤسسة تجارية يابانية منها شركتا ميتسوي وميتسوبيشي. للمزيد ينظر: فريد مشاري العجيل، النفط في الكويت، الكويت- دراسة تحليلية شاملة، ١٩٨٢، ص ٤٠-٤١.
- (٣٧) زين العابدين ناصر، البترول ومعالن النظام المالي في الكويت، اصدار مجلة الحقوق والشرية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٢٤.
- (٣٨) احمد عسه، معجزة فوق الرمال، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٩٨-٢٩٩؛ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٣٩) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص ٨٧.
- (٤٠) قدرتي قلعي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٠٥.
- (٤١) فريد مشاري العجيل، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٤٢) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٢.
- (٤٣) ابراهيم ن. الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٦٦، ص ٨٢.
- (٤٤) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لامارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال (١٩٤٥-١٩٧١)، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٨٧؛ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص ٣٧٧.
- (٤٥) محمد زباري مونس السبتي، النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت (دراسة في الجغرافية السياسية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٤٠.
- (٤٦) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص ٨٧.
- (٤٧) محمد زباري مونس السبتي، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٤٨) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٧؛ سعد علام، بعض الاتجاهات الحديثة في التشريعات البترولية المعاصرة، مؤتمرات البترول العربي الثامن، الجزائر، ١٩٧٢، ص ٣٩.
- (٤٩) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ٣٣٣.
- (٥٠) يوسف زعبلاوي، شركة البترول الكويتية تتحول سريعاً لتصبح شركة نفط دولية متكاملة، مجلة العربي، العدد ١٠٦، أيلول، ١٩٦٧.
- (٥١) انور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠٠١"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ٣١.
- (٥٢) بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص ٣٧٨.

- (٥٣) جريدة الكويت اليوم، الكويت، العدد ٣١١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦١.
- (٥٤) بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص ٣٨١.
- (٥٥) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٥٦) بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص ٣٩٢.
- (٥٧) ابراهيم ن. الحر، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (٥٨) فريد مشاري العجيل، المصدر السابق، ص ٤٦.
- (٥٩) الجرف القاري: مصطلح أطلق على المياه الإقليمية وظهرت تلك النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية وعرفت بنظرية الجرف القاري والتي تتبنى على أساس ان المناطق الضحلة تعتبر امتداداً جيولوجياً للقارة، وبناء على النظرية وتطبيقها على منطقة الخليج العربي، فان البحر يكون بأكمله جرفاً قارياً للبلدان المحيطة نظراً لكونه ضحلاً. واخذت الدول المطلة على البحار تحدد مياهها الإقليمية على هواها فمنها من اعتبرها ٣ ميلاً بحرياً ثم ٦ ثم ١٢ ميلاً بحرياً. للمزيد ينظر: عبد الله العريان، قانون البحار الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٩، ١٩٦٣، ص ٤٦-٤٨.
- (٦٠) فريد مشاري العجيل، المصدر السابق، ص ٤٥.
- (٦١) وكالة الانباء الكويتية، الكويت، العدد ١٢، ٤ كانون الاول ١٩٨٩.
- (٦٢) قيس جواد علي الغزيري، المصدر السابق، ص ١٩٦.
- (٦٣) المصدر نفسه.
- (64) Mohmad wafic khouja, The Economy of Kwait- Development and Role of International Finance, Londonk 1979,P.66.
- (٦٥) محمد عبد الهادي جمال، تاريخ العملة والنقد في دولة الكويت، اصدار بنك الكويت الصناعي، ١٩٩٩، ص ١٢٤.
- (٦٦) يتكون من خمسة أعضاء برئاسة حيدر الشهابي وعضوية كل من خالد أبو السعود وحامد اليوسف وتيرنر سكرتير مجلس النقد ومكربجر مستشار دائرة المالية والاقتصاد. ينظر: محمد عبد الهادي جمال، المصدر السابق، ص ١٢٤.
- (٦٧) موسى غضبان الحاتم، التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٩-١٩٧٣، مركز دراسات الخليج الجزيرة العربية، الكويت، ٢٠٠١، ص ٢٤٧.
- (٦٨) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، اقتصاد، النظام المصرفي، ك - ١ / ١٧٠٨.
- (٦٩) محمد عبد الهادي جمال، المصدر السابق، ص ١٢٥.
- (٧٠) وكالة الانباء الكويتية، العدد ١٢، ٤ كانون الاول ١٩٨٩.
- (٧١) احمد البغدادي، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٧٢) الوطني، ٦٠ عاماً في خدمة الكويت، اصدار خاص بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تأسيس بنك الكويت الوطني ٢٩٥٢-٢٠١٢، ص ٥-٣.
- (٧٣) المصدر نفسه.
- (٧٤) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص ٢٩.
- (٧٥) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص ٣٨-٣٩.
- (٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (٧٧) احمد البغدادي، المصدر السابق، ص ٣٢.
- (٧٨) تكون مجلس ادارة البنك الوطني من احمد سعود الخالد نائب رئيس مجلس الادارة وخليفة خالد الغنيم سكرتير مجلس الادارة وعضوية خالد العبد اللطيف الحمد وسيد علي السيد سليمان ويوسف الفليج وعبد العزيز الصقر ومحمد عبد المحسن الحراني ويوسف احمد الغانم. ينظر: ابن خفاجة الاندلسي، الكويت في شهر، مجلة الرائد، الكويت، العدد ٤، ١ حزيران ١٩٥٢، ص ٣٨٢.
- (٧٩) ابن خفاجة الاندلسي، المصدر السابق، ص ٣٨٢.
- (٨٠) عبد الملك خلف التميمي، البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت ١٩٤١-١٩٧١ دراسة في تريخ المؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزير العربية، الكويت، العدد ٦٤، كانون الثاني ١٩٩٢، ص ٦٧.
- (٨١) نواف فلاح الحميدي، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ١٩٣٨ الى ١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ١١٦-١١٧.
- (٨٢) بيبي يوسف الصباح، نشأت الصندوق الكويتي لتنمية الاقتصاد العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٩، كانون الثاني ١٩٧٧، ص ١٦٧.
- (٨٣) نواف فلاح الحميدي، المصدر السابق، ص ١١٦.
- (٨٤) خالد علي الخرافي، النظم الاقتصادية، مجلة البعثة، الكويت، العدد ٤، ١ نيسان ١٩٥٠، ص ١٣٧.

- (٨٥) الجهرة: وهي قرية كبيرة تبعد عن مدينة الكويت ثمانية عشر ميلاً، وتعد اهم منطقة زراعية بارض الكويت، حيث يوجد فيها بعض الآبار العذبة الماء، وكانت الجهرة قبل الاسلام مأهولة بالسكان وعارمة برواج التجارة، ويبلغ عدد دورها نحو مائتين دار في عهد مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥)، ويبلغ عدد سكانها نحو ثمانمائة نسمة، يشتغلون جميعاً بالزراعة. للمزيد ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص٢٥.
- (٨٦) جزيرة فليكة: وهي جزيرة صغيرة اهله بالسكان، تبعد عن مدينة الكويت نحو ثمانية عشر ميلاً، ويبلغ طولها سبعة اميال تقريباً، وعرضها ثلاثة اميال، وفيها مزارع وبساتين يشتغل اهلها بصيد السمك والزراعة، وينبت فيها كثير من الخضروات. للمزيد ينظر: عمر ذيب مصطفى، جزيرة فيلكا: دراسة إقليمية، منشورات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٣.
- (٨٧) عبد المالك خلف التميمي، ابحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٨، ص٩٦.
- (٨٨) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ _ ١٩٧١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٥.
- (٨٩) وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وارقام، الاصدار الخامس، الكويت، ١٩٩٦، ص١٣٩.
- (٩٠) ميثم مجيد عبد سعدون، الكويت ١٩٥٠-١٩٦١ دراسة في احوالها السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٨، ص٥٩.
- (٩١) محمد علي عمر الفررا، المصدر السابق، ص٣٠٥.
- (٩٢) محمد رشيد الفيل، التنمية الزراعية في الكويت، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣، ص١٣٢.
- (٩٣) منها السياسة التي سار عليها حكام الكويت والتي تمثلت في حرية التجارة ووضع رسوم منخفضة بسيطة وهذه السياسة تجذب التجار وتزيد الدخل ومن ثم تساهم في نمو الكويت وامتلاكها ميناءً طبيعياً فضلاً عن انها تمثل احدى طرق الحج الرئيسية عبر الخليج العربي الى مكة، الى جانب ذلك عندما تعرضت البصرة لاحتلال الفرس ١٧٧٥-١٧٧٩ اخذت السفن تفرغ بضائعها في ميناء الكويت القادمة من الهند ومنه تنقل القوافل الى بغداد وحلب، كما ساعد على تطور التجارة هو نقل القنصلية البريطانية من البصرة الى الكويت في اواخر شهر كانون الاول ١٨٢١، مما تحول ميناء الكويت الى واحد من اكثر الموانئ ازدهاراً، واكثرها ادارة وتطوراً، وازدهرت التجارة خلال عهد الشيخ مبارك الصباح، عندما قام بتأمين طرق القوافل التجارية ونقلها، مما شجع تجار من ايران ونجد والعراق بالهجرة الى الكويت، وقد ادى ذلك الى انتعاش التجارة وظهر الاهتمام بصناعة السفن الكبيرة. للمزيد ينظر: صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها (١٧٥٠ - ١٨٧١)، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥، ص١٦٠-١٦٢؛ نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي في الكويت بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٣٩)، ط٢، الكويت، ١٩٩٧، ص١٩٣.
- (٩٤) ذكرى عبد الدين عزيز، السياسة العثمانية تجاه الكويت في عهد مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص١٤.
- (٩٥) صبري فالح الحمدي، المصدر السابق، ص١٦٣.
- (96).Shalaby, Marwa. "Women's Political Representation in Kuwait" An Untold story, 2015. p.4.
- (97) سير روبيت هاري، دول الخليج الفارسي، ترجمة: يوسف الشاروني، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١٤.
- (٩٨) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص١٦٢.
- (٩٩) محمود قلعجي، الكويت المستقلة الدولة العربية الناشئة، دار ربحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١، ص٩٠.
- (١٠٠) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص١٦٣.
- (١٠١) نواف فلاح الحميدي، المصدر السابق، ص١١٢.
- (١٠٢) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٣٧.
- (١٠٣) تستورد الكويت بضائعها من الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وايران، اما مستورداتها من البلاد العربية لا سيما المواد الغذائية تأتي من العراق لبنان، سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتحدة) والسعودية، وغيرها من البلدان العربية والاجنبية. ينظر: قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص١٦٦.
- (١٠٤) نواف فلاح الحميدي، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.
- (١٠٥) عبد المالك خلف التميمي، ابحاث في تاريخ الكويت، ص٩٣-٩٤.
- (١٠٦) نجاة عبد القادر الجاسم المصدر السابق، ص١٩٤؛ عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، ط٢، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص٥٣-٥٤.
- (١٠٧) علي مجيد حمد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص١٠٣.
- (١٠٨) المصدر نفسه.

- (١٠٩) احمد عبد المحسن المطر، اتجاه الصناعات النفطية والبتروكيماوية في الكويت، بحوث ندوة الصناعة في الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٣، ص٣٢٧.
- (١١٠) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص١٤٦.
- (١١١) قدرى قلججي، المصدر السابق، ص٢٠١.
- (١١٢) نواف فلاح الحميدي، المصدر السابق، ص١١٨.
- (١١٣) محمد علي عمر الفررا، المصدر السابق، ص٢٣٢.
- (١١٤) علي مجيد حمد الحمادي، المصدر السابق، ص١٠٦.
- (١١٥) وزارة الإعلام الكويتية، المصدر السابق، ص١٣٥.
- (١١٦) عبد الهادي محمد العوضي، هيكل العمالة في الكويت، ندوة التطوير الإداري في الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص٢١-٢٢.
- (١١٧) اياد حلمي الجصاني، النفط والتطور السياسي في الخليج العربي، الكويت، ١٩٨٢، ص١٨٥؛ حسن علي الابراهيم، الدولة الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٩٠.
- (١١٨) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص١٤٦.
- (١١٩) منطقة الشعبية هي إحدى المناطق الكويتية التابعة إدارياً إلى محافظة الأحمد، وتشتهر بوجود ميناء الشعبية البحري، الذي يبعد ٤٥ كم جنوباً من مدينة الكويت. للمزيد ينظر:

<https://read.opensooq.com/20/5/2020>

- (١٢٠) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٧.
- (١٢١) جابر الأحمد الجابر الصباح: ولد في الكويت في ٢٩ ايار ١٩٢٦، وهو امير دولة الكويت الثالث عشر من أسرة آل صباح، بدأ دراسته في المدرسة المباركية ثم الاحمدية، عُين عام ١٩٤٩ محافظاً لمدينة الأحمد حتى عام ١٩٥٩، ثم تقلد مناصب عدة منها رئيس المجلس النقدي الكويتي، وصدرت أول عملة كويتية عام ١٩٦١، وأصبح وزير التجارة والصناعة والمالية وفي عام ١٩٦٦ أصبح ولياً للعهد ورئيساً للوزراء، وتولى الحكم في كانون الثاني عام ١٩٧٨ بعد وفاة الشيخ صباح سالم الصباح، وهو صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١، وتعرض لمحاولة اغتيال في ٢٥ ايار ١٩٨٥ نجى منها، توفي في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص٢٧-٣٠؛ د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت سير وتراجم، ك - ١ / ١٩٠٢.
- (١٢٢) علي مجيد حمد الحمادي، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- (١٢٣) هي شركة بريطانية تأسست عام ١٩٠٨ للتقيب عن النفط في إيران ومن ثم ليبيا وكان اسمها آنذاك شركة النفط الأنجلو-إيرانية حتى عام ١٩٤٥ حيث حملت اسم بريتش بترولיום. وفي عام ١٩٧٨ تحولت الشركة إلى الطابع الأمريكي بعدما استحوذت على حصة الأغلبية في شركة (ستاندرد أويل وف أوهايو) قامت في التسعينات بالاستحواذ على أموكو وأركو الأمريكيتين. للمزيد ينظر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/20/5/2020> .

- (١٢٤) د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، الصناعة البتروكيماوية، ك - ١ / ١٨٠٩.
- (١٢٥) قدرى قلججي، المصدر السابق، ص١٨٠.
- (١٢٦) احمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي، ج١، ط٢، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٧٩.
- (١٢٧) جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٨٨٣٩، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٥.
- (١٢٨) اخبار اليوم، القاهرة، العدد ١٠٩٩، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٥.

Refrences

اولاً : الكتب الوثائقية

١. وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وارقام، الاصدار الخامس، الكويت، ١٩٩٦.
- ثانياً : ملفات العالم العربي
١. د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، اقتصاد، ك - ١ / ١٧٠٨.
٢. د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، سياسة، ك - ١ / ١١٠٢.
٣. د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٢.
٤. د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٣.
٥. د. ع. و. ملف العالم العربي، الكويت، نفط، ك - ١ / ١٨٠٧.

٦. د.ع. و. ملف العالم العربي, الكويت, نفط, ك - ١ / ١٨٠٩.
 ٧. د.ع. و. ملف العالم العربي, الكويت سير وتراجم, ك - ١ / ١٩٠٢.
- ثالثاً: المذكرات
١. احمد الخطيب, الكويت من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي, ج ١, ط ٢, منشورات المركز الثقافي العربي, بيروت, ٢٠٠٧.
 - رابعاً: الرسائل والاطاريح
 ١. انور بدر منيف العنزي, النظام القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠٠١", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق, جامعة الشرق الاوسط, ٢٠١٢.
 ٢. ذكرى عبد الدين عزيز, السياسة العثمانية تجاه الكويت في عهد مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, ٢٠١٥.
 ٣. قيس جواد علي الغريزي, امتيازات نفط الكويت واثارها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٤-١٩٦١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, ٢٠٠٥.
 ٤. محمد زباري مونس السبتي, النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت (دراسة في الجغرافية السياسية), اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة البصرة, ٢٠١١.
 ٥. ميثم مجيد عبد سعدون, الكويت ١٩٥٠-١٩٦١ دراسة في احوالها السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة ذي قار, ٢٠١٨.
 ٦. نواف فلاح الحميدي, التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ١٩٣٨ الى ١٩٧٥, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب, جامعة عين شمس, ٢٠٠٦, ص ١١٦-١١٧.
- خامساً: الكتب العربية والمعرّبة
٢. ابراهيم ن. الحر, الكويت ماضيها وحاضرها, مطبعة الاديب, بغداد, ١٩٦٦.
 ٣. احمد البغدادي, الشيخ عبدالله السالم الصباح انسانا ورجل دولة, دار قرطاس للنشر والتوزيع, الكويت, ١٩٩٤.
 ٤. احمد عبد المحسن المطر, اتجاه الصناعات النفطية والبتروكيمياوية في الكويت, بحث ندوة الصناعة في الكويت, مؤسسة الكويت للتقدم العلمي, الكويت, ١٩٨٣.
 ٥. احمد عسه, معجزة فوق الرمال, بيروت, ١٩٦٦.
 ٦. اروى محمد بن ابراهيم الشيباني, اوراق منسية من حياة احمد الجابر الصباح ١٩٢١-١٩٥٠, منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق, الكويت, ٢٠٠٤.
 ٧. انطوان صفير وانيس القاسم, مجموعة عقود امتياز البترول- تحليل ومقارنة, الكويت, ١٩٦٤.
 ٨. اياد حلمي الجصاني, النفط والتطور السياسي في الخليج العربي, الكويت, ١٩٨٢.
 ٩. بدر الدين عباس الخصوصي, دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, ج ٢, منشورات ذات السلاسل, الكويت, ١٩٨٨.
 ١٠. جمال زكريا قاسم, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لامارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال (١٩٤٥-١٩٧١), المجلد الرابع, دار الفكر العربي, القاهرة, ٢٠٠١.
 ١١. الحرس الوطني الكويتي, حكام دولة الكويت, د.ت, د.م.
 ١٢. حسن علي الابراهيم, الدولة الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج, مؤسسة الابحاث العربية, بيروت, ١٩٨٢.
 ١٣. حسين خلف الشيخ خزعل, تاريخ الكويت السياسي, ج ٤, بيروت, ١٩٦٢.
 ١٤. حكومة الكويت, عبدالله السالم الصباح القائد الخالد, منشورات مطبعة حكومة الكويت, د.ت.
 ١٥. زين العابدين ناصر, البترول ومعالم النظام المالي في الكويت, اصدار مجلة الحقوق والشريعة, جامعة الكويت, ١٩٩٤.
 ١٦. سايمون سي. سميث, الكويت ١٩٥٠-١٩٦٥ بريطانيا ال صباح والنفط, ترجمة: بدران حامد, مطبعة جامعة اكسفورد لصالح الاكاديمية البريطانية. د.ت.
 ١٧. سعد علام, بعض الاتجاهات الحديثة في التشريعات البترولية المعاصرة, مؤتمرات البترول العربي الثامن, الجزائر, ١٩٧٢.
 ١٨. سير روبيت هاري, دول الخليج الفارسي, ترجمة: يوسف الشاروني, المجلس الاعلى للثقافة, القاهرة, ٢٠٠٤.
 ١٩. صبري فالح الحمدي, الكويت نشوؤها وتطورها (١٧٥٠ - ١٨٧١), دار الحكمة, لندن, ٢٠٠٥.
 ٢٠. صلاح العقاد, التيارات السياسية في الخليج العربي, مكتبة الانجلو المصرية, ١٩٧٤.
 ٢١. عبد الرحمن المطيري, لمحات من الكويت الحديثة في عهد صباح السالم الشركة الكويتية, الكويت, ١٩٧٨.
 ٢٢. عبد العزيز حسين, محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت, ط ٢, دار قرطاس للنشر والتوزيع, الكويت, ١٩٩٤.

٢٣. عبد المالك خلف التميمي, ابحاث في تاريخ الكويت, دار قرطاس للنشر, الكويت, ١٩٩٨.
٢٤. عبد الهادي محمد العوضي, هيكل العمالة في الكويت, ندوة التطوير الإداري في الكويت, جامعة الكويت, ١٩٨٢.
٢٥. علي مجيد حمد الحمادي, اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت, منشورات مركز دراسات الخليج العربي, جامعة البصرة, ١٩٨٤.
٢٦. عمر ذيب مصطفى, جزيرة فيلكا: دراسة إقليمية, منشورات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي, الكويت, ١٩٨٨.
٢٧. غانم النجار, مدخل للتطور السياسي في الكويت, دار قرطاس للنشر والتوزيع, الكويت, ١٩٩٤.
٢٨. _____, مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي, الكويت, ١٩٨٥.
٢٩. فاطمة يوسف العلي, عبدالله سالم رجل عاش ولم يموت, مطبعة حكومة الكويت, وزارة الاعلام الكويتية, ١٩٨٣.
٣٠. فريد مشاري العجيل, النفط في الكويت, الكويت- دراسة تحليلية شاملة, ١٩٨٢.
٣١. فدري قلعي, النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت, دار الكاتب العربي, بيروت, ١٩٧٥.
٣٢. مجموعة باحثين, صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن, مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت, ٢٠٠٤.
٣٣. محمد رشيد الفيل, التنمية الزراعية في الكويت, جامعة الكويت, الكويت, ١٩٨٣.
٣٤. محمد عبد الهادي جمال, تاريخ العملة والنقد في دولة الكويت, اصدار بنك الكويت الصناعي, ١٩٩٩.
٣٥. محمد علي عمر الفررا, التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (دراسة جغرافية تحليلية), ط٢, مطبوعات جامعة الكويت, الكويت, ١٩٧٤.
٣٦. محمود قلعي, الكويت المستقلة الدولة العربية الناشئة, دار ربحاني للطباعة والنشر, بيروت, ١٩٦١.
٣٧. مركز البحوث والمعلومات, الازمة العالمية في الكويت بين الاعلام الرسمي ... والحقائق, سلسلة الدراسات الاقتصادية, بغداد, ١٩٨٦.
٣٨. مفيد الزبيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ - ١٩٧١, منشورات مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٠.
٣٩. منذر الموصللي, الاسرة والدولة: دور الكويت وال صباح في الخليج العربي, رياض الريس للكتب والنشر, لندن, ١٩٩٩.
٤٠. موسى غضبان الحاتم, التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٩-١٩٧٣, مركز دراسات الخليج الجزيرة العربية, الكويت, ٢٠٠١.
٤١. نجاه عبد القادر الجاسم, التطور السياسي والاقتصادي في الكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩), ط٢, الكويت, ١٩٩٧.
٤٢. الوطني, ٦٠ عاماً في خدمة الكويت, اصدار خاص بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تأسيس بنك الكويت الوطني ٢٠١٢-٢٩٥٢.
٤٣. يحيى الربيعان, ملامح من التاريخ المصور للشيخ عبد الله السالم الصباح من الجد الى الحفيد, ج١, شركة الربيعان للنشر والتوزيع, ٢٠٠٢.
٤٤. يوسف حمد البسام, الزبير قبل خمسين عاماً مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت, المطبعة العصرية, الكويت, ١٩٧١.

سادساً : الكتب الاجنبية

1. Mohmad wafic khouja, The Economy of Kwait- Development and Role of International Finance, Londonk 1979.
2. Shalaby, Marwa. "Women's Political Representation in Kuwait" An Untold story, 2015.

سابعاً : البحوث العلمية المنشورة

١. ابن خفاجة الاندلسي, الكويت في شهر, مجلة الرائد, الكويت, العدد ٤, ١ حزيران ١٩٥٢.
٢. بيبي يوسف الصباح, نشأت الصندوق الكويتي لتنمية الاقتصاد العربية, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, الكويت, العدد ٩, كانون الثاني ١٩٧٧, ص١٦٧.
٣. حمد الرقيب, عيد جلوس سمو الامير المعظم, مجلة الرائد, الكويت, العدد ٢, ١ نيسان ١٩٥٢.
٤. خالد علي الخرافي, النظم الاقتصادية, مجلة البعثة, الكويت, العدد ٤, ١ نيسان ١٩٥٠.
٥. عاطف سليمان, تطور اتفاقيات البترول في البلاد العربية, مجلة البترول والغاز الطبيعي, القاهرة, العدد ٣, ١٩٦٦.
٦. عبد العزيز حسين, اليوم الاول للامير المعظم في الكويت, مجلة البعثة, الكويت, العدد ١, ١ شباط ١٩٥٠.
٧. _____, لمحات خاطفة عن صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح المعظم, مجلة البعثة, الكويت, العدد ٢, ١ شباط ١٩٥٠.

٨. عبد الله العريان، قانون البحار الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٩، ١٩٦٣.
 ٩. عبد الملك خلف التميمي، البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت ١٩٤١-١٩٧١ دراسة في تريخ المؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٦٤، كانون الثاني ١٩٩٢.
 ١٠. موسى غضبان الحاتم، المستشارون البريطانيون في الكويت ١٩٣٤-١٩٦١، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ١١٢، كانون الثاني ٢٠٠٤.
 ١١. يوسف زعلابي، شركة البترول الكويتية تتحول سريعاً لتصبح شركة نفط دولية متكاملة، مجلة العربي، العدد ١٠٦، أيلول، ١٩٦٧.
 ١٢. يوسف محمد الشايجي، بتروليات، مجلة البعثة، الكويت، العدد ٩-١٠، ١ تشرين الثاني ١٩٥٠.
- ثامناً : الصحف
١. اخبار اليوم، القاهرة، العدد ١٠٩٩، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٥.
 ٢. جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٨٨٣٩، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٥.
 ٣. العدد ٢٧٨٢٤، ٢٤ شباط ١٩٦٢.
 ٤. جريدة القبس الكويت، العدد ١٢٠٢٠، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
 ٥. العدد ١٢٠٢٠، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
 ٦. جريدة الكويت اليوم، الكويت، العدد ٣١١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦١.
 ٧. وكالة الانباء الكويتية، العدد ١٢، ٤ كانون الاول ١٩٨٩.
- تاسعاً : شبكة المعلومات الدولية

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki/> 20/5/2020 .
2. <https://read.opensooq.com/> 20/5/2020 .